4. الأوضاع السياسية في سورية ولبنان بين عامي 1920 – 1930

The political situation in Syria and Lebanon between 1920 and 1930

بقلم وحيدة حميدي السعيد

طالبة في جامعة بيروت العربية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

Written by Wahida Hamidi Al-Saeed

A student at Beirut Arab University pursuing a doctorate in modern and contemporary history

Wahedaalsaid@gmail.com

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور راما دراز: المشرف الرئيس

الأستاذ الدكتور محمد علي القوزي: المشرف المشارك

تاريخ الاستلام: 2024/3/21 تاريخ القبول: 2024/4/3

مستخلص البحث:

عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى سارعت فرنسا الى الحصول على جزء من ترمة الدولة العثمانية وذلك بعد الاتفاق مع الدول الاوربية على ان تكون سورية ولبنان من حصتها ضمن مشروع الانتداب، وقد عملت ما بوسعها من اجل تحقيق هذا الجانب،

وقد سعى الجنرال غورو إلى تنفيذ إرادة فرنسا في الانتداب فضلاً عن تقسيم المنطقة إلى عدة دويلات وتغيير في مساحتها والمناطق التي تضمها.

كلمات مفتاحية: لبنان، سورية، فرنسا، الانتداب، غورو، المفوض السامي.

Abstract:

After the end of World War I, France was quick to obtain part of the Ottoman Empire's estate after agreeing with the European countries that Syria and Lebanon would be part of its share within the mandate project. It did everything in its power to achieve this aspect, and General Gouraud sought to implement France's will. In the mandate, in addition to dividing the region into several states and changing its area and the areas it includes.

Keywords: Lebanon، Syria، France، Mandate، Gouraud، High Commissioner.

مقدمة:

شهد مطلع القرن العشرين حالة من عدم الاستقرار على الناحية السياسية فقد خلفت الحرب العالمية الأولى نتائج غيرت خارطة العالم، من خلال تلاشي دول وظهور دول جديدة من جهة ثانية، الامر الذي خلق نوع من الفوضى نتيجة القوانين التي كانت سائدة في تلك الفترة، وأبرز هذه القوانين والمظاهر السياسية هي مسألة الانتداب، فقد عملت الدول الأوربية على انتداب منطقة بلاد الشام وخلقت كيانات سياسية من شأنها إدارة المنطقة.

فبعد دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى أدى الى انهيارها وبروز الدول الاوربية للسيطرة على الأماكن والرقع الجغرافية التي كانت تشغلها، الامر الذي جسد فكرة الانتداب، وقد سعت كل من بريطانيا وفرنسا على انتداب منطقة بلاد الشام من خلال ثلة من المعاهدات والاتفاقيات التي من شأنها ان تسيطر على المنطقة وكان أبرزها اتفاقية سايكس بيكو التي افضت الى انتداب فرنسا على كل من سورية ولبنان.

وقد امتدت فترة الانتداب حوالي 23 سنة وقد عانى كلا البلدين من ويلات الانتداب من تقسيم وقمع وسياسة الفرنسة وغيرها الكثير كما سيتبين معنا خلال هذا البحث.

إشكالية:

انطلاقاً من العنوان ما هي الحالة السياسية في كل من سورية ولبنان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى؟ وما هو دور فرنسا في هذا السياق؟

الفرضية:

بما ان الفرضية هي إجابة عن الإشكالية، فقد كانت الحالة السياسية تتصف بالنشاط نتيجة المؤتمرات والتجمعات السياسية التي كانت تدور في أروقة السياسة السورية. وكان لفرنسا دور بارز في هذه التحركات السياسية نتيجة تبييت النية لتطبيق الانتداب على سورية ولبنان معاً.

المنهج المتبع:

اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي في عرض للمعلومات التاريخية وتحليلها، وكذلك المنهج التاريخي كونه أقرب للمنهج الوصفي إلا أنه أكثر دقة في حقل التاريخ كون الدراسة تاريخية وتعود على حقبة خلت من تاريخ لبنان وسورية بعد الحرب العالمية الاولى.

تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

1. مقدمة:

قد شكلت الفترة من 1914 الى 1946 حكم فرنسا للبنان التي نتجت عن الحرب العالمية الاولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية، وبما ان للبنان شانًا كبيرًا في الحضارات الإنسانية القديمة وله دورًا مهمًا في الحاضر على المستوى السياسي والاقتصادي ويتوفر على امكانيات طبيعية كثيرة باعتباره نقطة عبور التجارة الدولية خاصة البحرية مما جعله محط اطماع القوى الكبرى بالإضافة الى التنوع الطائفي الكبير الذي يكون ذات فائدة عظيمة في التماسك فقد تعاونت فرنسا مع العديد من الدول الكبرى الأوروبية من اجل انتاج سياسات ادارية وعسكرية وبدأت تتقاسم التركة العثمانية بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى لتنتهي بالانتداب الفرنسي على لبنان فاستند ذلك على اسس

واحداث من بينها اتفاقية سنة 1916 ومن ثم انعقاد مؤتمر الصلح سنة 1919 لوضع الخطط الرامية لإصلاح ما حطمته الحرب بعد ذلك بموجب صك الانتداب الذي منحته عصبة الامم كغطاء لعمليات الاحتلال.

2. أوضاع البلدين فترة الحرب العالمية الأولى

عندما وقعت الحرب العالمية الاولى سنة 1914 اشارت دول الحلفاء ان من مبادئها في هذه الحرب احترام القوميات وتحرير البلدان المغلوبة على أمرها واعطائها الحق في تقرير مصيرها ولكن الاحداث السياسية التي جاءت فيما بعد كانت مغايرة لهذه الرؤية التي اتت بها فرنسا فعندما جزئت سوريا الجغرافية الى اربع دويلات وكذلك وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي حدثت عدة تظاهرات ضد التجزئة التي قام بها غوروا تدعو لوحدة البلاد وان يعدل مشروع التجزئة تعديلًا ظن انه يرد الشعب، فقام بأنشاء اتحاد بين الدول السورية المؤلفة من دوله حلب ودولة دمشق، واوضح غورو قائلا ان من يريد الانضمام الى هذا الاتحاد من الدول او الاراضي الاخرى الواقعة تحت الانتداب الفرنسي يجب عليه قبول الشروط المدرجة في هذا القرار وتم انتخاب صبحي بركات احد مندوبي حلب رئيسًا لمجلس الاتحاد ولكن لم يرضى الاهالي في سوريا.

ومن أبرز الاحداث التي أثرت على الأوضاع السياسية في سوريا ولبنان كان انعقاد مؤتمر سان ريمو سنة 1920، الذي اقر فيه المؤتمرون صيغة الانتداب وذلك بالموافقة على انتداب فرنسا على سوريا ولبنان وانتداب بريطانيا على فلسطين والعراق وشرق الاردن وفي ضوء ذلك تقرر ان تحل القوات الفرنسية محل القوات البريطانية في مختلف المناطق الانتداب الفرنسي (الغالي، 2011، ص 267).

وقد بنى المؤتمر قراراته على تجزئة المنطقة وفرض الانتداب عليها ورسم مستقبل الدول العربية حسب ما تفتضيه الدور الاستعمارية دون ان يكون العرب الذين حالفوهم وحاربوا الى جانبهم اي اعتبار (بنت شهب، 2021، ص 18) وكان للعرب موقف من هذا المؤتمر الذي اعتبروه معارضًا لرغبات الشعب ولوضع سوريا الذي احبط اماني الشعب السوري الذي كان يبذل قصار جهده من اجل الاستقلال من الاتراك ومساندتهم ليحظوا بذلك الاستقلال الوهمي الذي تحول الى احتقار من الطرف الغربي وبذلك رفض الملك فيصل الذهاب الى اوروبا لعرض قضية بلاد الشام في مؤتمر الصلح ان لم تتحقق

شروطه والتي تضمنت الاعتراف باستقلال سوريا وحاول إجراء اتصالات للخروج من الازمة التي وضعت فيها بلاده بعد قرارات سان ريمو.

الا ان ذلك لم يأت بنتائج وقد سارعت فرنسا وبريطانيا الى تحقيق هذه المقررات ما ادى الى نشوب اضطرابات في سوريا وقيام مظاهرات احتجاجًا على الانتداب وقد استقالت حكومة الركابي وشكلت حكومة جديدة برئاسة هاشم الناسي واعلنت خدمة العلم وقانون الخدمة العسكرية ووقعت في ذلك الوقت اعتداءات على الجيش الفرنسي اثناء نقله الى الشمال ورءوا بان لا سبيل لمنع المقررات سوى القوة وسارعوا الى أخذ التدابير الدفاعية وتشجيع الثوار على الفرنسيين وقد شكلت افواج للمقاومة وتصدوا لهذه السياسة المشرفة.

3. الجنرال غورو والانتداب على بلاد الشام:

وجه الجنرال غورو انذاراً الى فيصل لقبول الانتداب الفرنسي بلا قيد او الشرط وذلك عندما قرر فيصل السفر الى اوروبا لعرض موضوع بلاده على مؤتمر الصلح، ولقد تناول هذا الانذار مجموعة من الشروط اهمها تسليم سكة حديد رياق حلب والغاء التجنيد وخفض عدد الجيش والقبول غير المشترط للانتداب الفرنسي على سوريا حيث كان الهدف هو التمدد لاحتلال دمشق ومنه الى جميع المدن السورية.

وقد قبل فيصل انذار غوروا وذلك لمعرفته باستحالة الانتصار على الجيش الفرنسي الا ان مؤتمر السوري العام رفض قرار الامير فقامت انتفاضة جماهيرية تطالب بسقوط وزارة الاتاسي بينما هتف البعض الاخر ضد الامير فيصل (بن سالم، 2017، ص 17).

وقد وقع انذار غورو على فيصل وحكومته وعلى المؤتمر السوري كصاعقة وعلى الرغم من قبول الامير الانذار الا ان القوات الفرنسية قامت بالزحف الى دمشق فسار الشعب وارتفعت الاصوات وراء فيصل بضرورة المقاومة والجهاد ضد الفرنسيين وفي 24 تموز 1920 التحم الجيش السوري مع الجيش الفرنسي في ميسلون قرب دمشق وجرت المعركة بينهما حيث اظهر السوريون بطولة نادرة استشهد خلالها قائدهم يوسف العظمة بعد ان هجم على الفرنسيين هجومًا كبيرًا. وقد حصدت مدافع الفرنسيين وطائراتهم الجنود والمجاهدين السوريين.

وفي اليوم التالي دخل الفرنسيون دمشق وكان المواطنون يمتلئون بالحقد والالم ثم أصدر الجنرال غوروا امرًا الى الامير يأمره فيها بمغادرة البلاد (بن سالم، 2017، ص 19)

وقد ادى هذا الاحتلال الى ظهور سخط كبير لدى الشعوب السورية التي رفضت رفضًا باتًا فكرة الانتداب الفرنسي عليها فلم تكتف فرنسا بفرض الانتداب على السوريين دون رضاهم بل تجاوزت ذلك من خلال الاخلال بنصوص الانتداب وأنها تحصلت على الانتداب بأراده الشعب السوري وأنها كلفت به من طرف عصبة الامم الا انها في الواقع قد فرضت نفسها ولم تستطع ان تثبت نفسها الا بالقوة.

وقد شعر اهالي سورية ان الانتداب مساوٍ للاحتلال وهناك غلطة جسيمة قد ارتكبتها السياسة الفرنسية وهذه الغلطة قديمة العهد ولا تزال وهي اننا بترددنا المستمر وارتباكاتنا قد جعلنا كلا من اصدقائنا واعدائنا يعتقدون اننا ما بقينا في سوريا عن طيبة خاطر وليس بقاؤنا الا بصورة مؤقتة وهذا الاحتلال اي الاستمرار الزمني في الحكم رافقته إدارة مباشرة نزلت بالانتداب درجات، حيث تسيطر شرائع المنتدب فتجاهلت فرنسا ان غايتها مساعدة البلاد التي تحت انتدابها وترقيتها وابلاغها لدرجة تؤهلها الى الاستقلال التام وادارة شؤونها كسائر الدول الراقية (عبيد، 1951، ص 23) لهذا عندما نشبت الثورة سنة 1925 كان من اسباب نشوبها ان المدة التي حددها البند الاول من الانتداب لسن دستور البلاد كانت قد انقضت الا اياما والحكم العسكري المباشر كان لا يزال مهددا بالاستمرار ولكي لا تبدو هذه الإدارة إدارة مباشرة انشأ الفرنسيون مجالس تمثيلية او حكومات محلية ولكن لا ينفذ لها قرار الا اذا صادق عليه المفوض السامي او من ينيبه ولا تكون جلساتها قانونية الا اذا حضرها احد المندوبين الفرنسيين (عبيد، 1951، ص 24)وقد كانت سياسة تقسيم بلاد الشام الى مناطق نفوذ مختلفة تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي قد مزق البلاد اداريًا وخلق حدودًا مصطنعة بين اجزائها وتلك هي الخطورة التي اتبعتها فرنسا لتجزئة مناطق نفوذها في الشام الى وحدات.

هذه الاسباب وغيرها قد ادت الى نشوب الثورة السورية الكبرى التي بدأت في عام 1925 وانتهت في عام 1927 فاستئثار فرنسا لنفسها على البلاد ومخالفتها لصك الانتداب وسلطات المفوض السامي التي جعلت لا حدود لسلطته جعل النفوس في ثورة وأدت الى سخط كبير لدى الشعب السوري وقد زادت هذه النقمة عندما شعر الشعب ان

بلادهم سوف تقسم بين الحلفاء فثاروا ضد هذا النظام المغاير للديمقراطية فشنت عليه حملة كلامية كبيرة.

وكذلك من هذه الأسباب ايضًا تغيير المفوضين باستمرار فلم يضج الاهالي من هذه السلطات الواسعة التي اعطيت للمفوض السامي بل من هذا التغيير المستمر للمفوضين والذي لا يؤدي الا الى الفوضى والخراب وسوء التفاهم وقد اعتبر السوريون أنفسهم ضحية للصراع الحزبي في فرنسا.

4. تقسيم سورية

شكا السوريون من التجزئة حيث قسموا سوريا الى 6 دويلات مستقلة وهي دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين ودولة لبنان الكبير ودولة جبل الدروز ولواء اسكندرون المستقل، فأصبح لكل دولة منهم علمه وعاصمته وحكومته وبرلمانه (الفاعوري، 2011، ص 171) وذلك في 7 أيلول 1920 حيث ادعى الجنرال غورو ان هذا التقسيم تلبية لرغبة الشعب الحلبي وهذه ما فعلوه عند تقسيمهم المنطقة العلوية (خباز، 1928، ص 83)، وبذلك تحطمت الوحدة العربية المنشودة واقتسموا البلاد السورية ولم يقفوا عند هذا الحد فقد انشأ الانجليز في فلسطين نواة وطن قومي يهودي واقاموا شرقها حاجزًا بين دمشق ومكة وبغداد اما الفرنسيون فقد قضوا وقتهم في التجارب وتضرع الفرنسيون بأسباب لتقسيم سوريا الى دول او حكومات واعادة تقسيمها والاستمرار في هذه اللعبة تتلخص في نظرهم انها نزول عند رغبات الشعب السوري ولان هذا الشكل يسهل تدرج الشعوب نحو الاستقلال تحت رعاية فرنسا وتحقيقًا لرغبة الاهالي باختيار حكام وطنيين لا بدو من الحجاز مثل فيصل وجماعته ولكن وطنيين دمشقيين وحلبيين.

اما الاسباب الحقيقية لهذه التجزئة او على الاقل التي اعتبرها السوريون حقيقية فهي مبدأ فرق تسد التي اعتمدتها فرنسا عند تقسيمها لسوريا على الاخص بين المسلمين والمسيحيين للحيلولة دون قبولهم لأنظمه موحدة او تعديل هذه الأنظمة وبناء ما يشبه السور حول سوريا العربية لشل حركتها في كافة النواحي وعلى الاخص لخنق الحركة العربية فيها واقامة العراقيل في سبيل تقدمها واضافة اسماء جديدة لتطويل قائمة الممتلكات الإمبراطورية وخاصة دول الشرق.

كل هذه الاسباب الداخلية ترافقت مع اسباب خارجية مهدت للثورة السورية الكبرى وساهمت بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اشعالها. فالنضال الوطني التركي المنتصر في الشمال والعطف الديني الذي كان لا يزال يكنه المسلمون السوريون لراية الهلال حرك النخوة في النفوس وبيّن للسوريين ان فرنسا ظالمة.

ومن بين الاسباب الخارجية نجد ان للحركات البولشيفية الثورية اثرًا في بعض الاوساط وان يكن هذا الاثر ضئيلًا ونجد كذلك ان مضايقة فرنسا للمعاهد والمؤسسات الأجنبية غير الفرنسية ساهم بأثارة النفوس (عبيد، 1951، ص 33–30) وكان لهذه الثورة صدًا في البلدان العربية والأجنبية ورهنًا بتطورات الثورة نفسها التي مرت بعد مراحل فقد كان إثر هذه الثورة ضئيلًا في العراق فلم تحرك الا نفرًا قليلا من الشعراء وبعض المحسنين.

اما في لبنان فقد كان صدى الثورة اشد وقعًا وابعد اثرًا، اذ ان لبنان قد تعرض مباشرة لنيرانها وقد كان موقف الاهل منها يختلف باختلاف الجماعات، فقد قابلتها الاكثرية المسلمة بالرضا، أما المسيحيون الا اقلهم فقد تخوفوا من تطوراتها وزاد الحالة في لبنان ارتباكًا انتشار حوادث الاغتيالات الفردية في جبال الباروك وحمانا والدامور وكانت كل حادثة كفيلة بإيقاظ فتنة اهلية لولا تدارك العقلاء من الطائفتين.

اما في سوريا نفسها فقد حافظت أكثر المناطق على هدوءها فتفرجت وانتظرت. وقد هزت الثورة فرنسا هزة عنيفة اثارت فيها موجة من التفكير بترك البلاد فغمرت هذه الموجة الاوساط اليسارية وبعض الاوساط الفرنسية المعروفة بنزعتها القومية وفي سنه 1928 قدم نائب فرنسي اقتراحًا بإرجاع سوريا ولبنان الى عهدة جمعية عصبة الامم تخلصًا من الدم المهرق والمصاريف فنال اقتراحه 200 صوت من أصل 480 صوت ونشطت في فرنسا النزعة الرامية الى التخلي عن سوريا للسوريين أنفسهم او على الاقل لمن يشاء الاطلاع بمهمة الوصاية عليهم (عبيد، 1951، ص 189).

وكانت الثورة انتصارًا للقومية او بالأحرى للوطنية على الإقليمية والطائفية والى جانب الوعي القومي نجد يقظة في الوعي الشعبي فقد ابرزت هذه الثورة خطر الإقطاعية الزمنية والروحية وأبرزت قيمة الفرد في المجتمع وهكذا شبت بذور الشك في بعض الزعامات بتزاحمها على التافه من المال والوظائف وأحس الفرد بقيمته في المعمعة فنشطت ثقته بنفسه حتى جاءت انتخابات سنه 1928 حيث كان الاهتمام بهذه الانتخابات دليلا على

نمو هذا الشعور واستمراره (حسين، 2012، ص443).

وعندما وافقت الكتلة الوطنية على المشاركة في الانتخابات غدا في غاية الأهمية بالنسبة الى الفرنسيين ان تجرى هذه الانتخابات بهدوء ومن دون الحوادث المخزية التي شهدتها الانتخابات السابقة وكان احمد نامي الحجر والعثرة الوحيدة امامها مثل هذه العملية فهو كان يرأس ثلاث وزارات منذ ان اصبح رئيسًا للوزراء في نيسان 1926 وكان الامر الذي اشعل اخيرا شرارة سقوط احمد نامي (1963–1837) الرئيس الثاني للدولة السورية وزوج احدى بنات السلطان عبد الحميد ومن اسرة مسلمة ومن اصل شركسي وكان يقيم منذ أمد في لبنان (بشور، 1994، ص384) نهائيًا هو محاولاته ان يجعل نفسه ملكًا على سوريا وذلك سنة 1928، فخلفه الشيخ تاج الدين الحسني وكانت مهمة حكومته التي كلّف بأنشائها مباشرة الاشراف على الانتخابات.

ولم تكن وزارة رئيس الحكومة الدمشقي تاج الدين الحسني مميزة باي شكل من الاشكال وكان يقصد بها بصورة واضحة ان يكون لها شيء من التأثير الاسترضائي في الوطنيين الذين يسلكون خط الوسط اذ انها ضمت عضوًا واحدًا من كل من حلب وحماه وكان اعضاء الحكومات لا يتمتعون الا بقدر قليل من النفوذ السياسي مع انهم ابتدعوا تقليدًا بالتجول في انحاء دمشق بسيارات يسوقها سائقون خصوصيين.

وعلى الرغم من نقائضه وعيوبه الكثيرة التي احرجت زملائه في الحكومة الا ان تاج الدين عين لتنظيم الاعمال خلال اجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية وذلك عندما كان مرشحو الحكومة والمستقلون قد نشطوا في شتاء ومطلع عام 1928 في حملات انتخابية من اجل الانتخابات وكان الانشط بين اولئك المرشحين والابرز هو تاج الدين نفسه فقام في اذار بجولة في انحاء سوريا التي لقيته بحماسة شديدة ثم استقبل في دمشق بحفاوة بالغة.

قبيل الانتخابات حققت الكتلة الوطنية والشيخ تاج الدين حلفًا ضمنيًا ووافق الطرفان على تقديم لائحة مشتركة تتضمن ستة مرشحين للحكومة واربعة مرشحين من الوطنيين للجولة الثانية. ولكن عندما علم ان الحكومة المدعومة من فرنسا كانت تستخدم ما في تصرفها من خدمات عامة لتأمين مرشحها في الانتخابات الأولية ثار سخط قادة الوطنيين فاتهموا وزير الداخلية سعيد المحاسن واتهم الشيخ تاج الدين برشوة المرشحين

وبجعل الشرطة تتلاعب بصناديق الاقتراع في محلتي اقامتهما. فقامت عدة مظاهرات ضد تاج الدين وحكومته في حين نظمت عده مظاهرات في البلاد. ثم بدل الوطنيون استراتيجيتهم بأن قدّموا في الجولة الثانية لائحة مستقلة الا انها لائحة ضمت الشيخ تاج الدين وكان غرضهم استرضاء رئيس الوزراء املا بعزله عن حلفائه الطبيعيين والحد من الاجراءات القمعية التي كان متوقعًا ان تتخذها الحكومة وفي اليوم الاخير بذل تاج الدين الذي كان قد وضع نفسه في اعلى اللوائح كافة جهوده لشراء اصوات الناخبين ولكنه فشل في ذلك. على الرغم من هذه المشكلات التي حدثت فقد تمت الانتخابات في دمشق بهدوء وكانت النتائج مؤاتيه جدا للوطنيين (خوري، 1997، ص 380–376).

5. سورية وردة الفعل على الانتداب

دُعِيَتْ سوريا لانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية لأجل وضع دستور جديد للبلاد فجرت الانتخابات في 24 نيسان 1928 ونتج عنها فوز الكتلة الوطنية. ولان الكتلة الوطنية تعارض الانتداب أصدر المفوض السامي الفرنسي امرًا للشيخ تاج الدين بتأجيل دعوة الجمعية التأسيسية وتم ارسال مستشار بونس السياسي لمفاوضة رجال الكتلة الوطنية حول موضوع الاسس التي سوف يبنى عليها الدستور ووصلوا الى اتفاق وتم عقد اجتماع في تسعة ايار 1928 (المعلم، 1988، ص235)

وانتخبت الجمعية التأسيسية هاشم الاتاسي رئيسًا لها وعين ابراهيم هنانو رئيسًا للجنة الدستور لمكانته الرفيعة بين الشعب وانضم اليه 26 نائبا اغلبهم من الوطنيين، والجمعية التأسيسية هي مؤسسة رسمية معارضة للحكومة المعنية من قبل الانتداب الفرنسي (حلاق، 1990، ص 184)

وما كاد يوضع الدستور حتى بداة الشائعات بان هناك بعض المواد لا تقبل بها فرنسا وهي ان سوريا دولة مستقلة ذات سيادة وان البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية هي وحدة سياسية لا تتجزأ وسوريا جمهورية نيابية دينها الرئيسي الاسلام وعاصمتها دمشق وان السلطة التشريعية منوطة بمجلس النواب ولكل سوري اتم العشرين من عمره ولم يكن ساقطًا في الحقوق المدنية الحق في ان يكون ناخبًا وغيرها من المواد باعتبارها روح الدستور على اساس السيادة والوحدة واجلت الجمعية ثلاثة اشهر وعاد المفوض السامي الى بيروت بعدها ذهب الى فرنسا ودعي رئيس الجمعية التأسيسية وقدم له

بعض المقترحات لعرضها على مكتب الجمعية ولجنة الدستور ولكن لم يتم الاتفاق عليها، وقد طالبت بحذف المواد التي تنص على الاستقلال والوحدة بحجة انها لا توافق على حرمانها من الوسائل التي تساعدها على القيام بالواجبات الدولية التي وكلت بها وهذا يؤكد ان الخطوة التي قامت بها فرنسا لوضع دستور للبلاد كان فقط لربح الوقت في سجالها مع الجبهة الوطنية واشغالها دون نية حقيقية في بلوغ حل سلمي مرضي للقضية السورية وقد احتج اعضاء الكتلة الوطنية على التدخل الفرنسي في الشؤون الدستورية فحذف المواد الستة منه تجعله بلا معنى ويحرم وطنهم من الحق في السيادة والاستقلال (وسيلة، 2022، ص 146). فنتج عن المفوض السامي الفرنسي قرار بتأجيل الجمعية الى اجل غير مسمى (الارمنازي، 1953، ص79).

وكان الوطنيون قد عقدوا مؤتمرا في احدى ضواحي دمشق لبحث ازمه الدستور وقرروا العمل على ايجاد حل للخروج من هذا الصمت بعد تعطيل الجمعية التأسيسية والتقى هاشم الاساسي بالمفوض السامي ولمح له بانه سيسير على خطة مستمدة من السياسة الحرة نفسها التي ابتدأ بها وهي اعلان دستور سوريا الجديد وسماه القانون الاساسي للدولة المشمولة بالانتداب الفرنسي.

واستمر الوطنيون بإظهار غضبهم واستيائهم من السياسة الفرنسية ولكن تابع **المفوض السامي هنري بونسو** سياسته في التأجيل واستأنف رحلته السنوية وعندما عاد بتاريخ تشرين الثاني 1931 اصدر قرارا في 19 منه انهى به عهد الحكومة المؤقتة التي دامت قرابة اربعة سنوات وكذلك دعا الامه السورية الى الاشتراك في انتخاب مجلس نيابي واصدر قرارات عديدة منها انشاء مجلس استشاري يجتمع فيه حكمًا رؤساء الدولة السورية الذين تعاقبوا على الحكم ورئيس مجلس الشورى ورئيس محكمة التمييز واحداث اسلوب اداري مؤقت لتسيير اعمال الحكومة واحتفظ المفوض السامي لنفسه بصلاحيات رئيس الدولة المتعلقة بالانتخابات (رمضان، لات، ص 11)

ثم أجريت الانتخابات في نيسان 1932 للبرلمان الذي كان يتألف من مجلس واحد، وبسبب التدخل الفرنسي في تلك الانتخابات عبر التزوير، جاءت النتائج بفوز من عرفوا بالوطنيين المقربين من الحل السلمي السياسي مع فرنسا، ويرفضون فكرة التشبث بالاستقلال التام والوحدة السورية.

عرفت الانتخابات العديد من المشاكل خاصة بمدن دمشق وحلب واللاذقية ففي مدينه دمشق قامت ثورات 1932 تعرضت فيها الدبابات والجند ودوائر الحكومة ومكاتب الاقتراع للهجوم وسقط قتلى وجرح كثيرون فاضطر الفرنسيون الى وقف الانتخابات بعد ان شهدوا تفاقم الخطر.

بعد الانتخابات استمرت الاتصالات بين العناصر الوطنية التي لم تأخذ سوى ب 25% من مجموع الاعضاء وبين ممثلي السلطة الفرنسية بدمشق وبيروت للوصول للاتفاق، ورغم مساعي الوطنيين في سبيل مطالبهم استغل الفرنسيون المجلس الجديد لتمرير سياستهم بسوريا ومحاولة استرضاء الوطنيين بالخداع وبعد محاولات تم الاتفاق على انتخاب محمد علي العابد رئيسًا للجمهورية عام 1933 كحل وسط بين الاطراف الموالية لفرنسا والاطراف المؤيدة للوطنين على ان يتقلد حقي بك العظم رئاسة مجلس الوزراء، كانت تلك تسوية ملحة فرضتها الظروف الصعبة لكنها تخدم فرنسا اكثر من الشعب السوري، سياسة يحكمها الصراع والتنافس غير الشريف وعندما علمت الكتلة الوطنية خطورة المرحلة التي تمر بها البلاد عقدت عدة اجتماعات لدرس الموقف السياسي وخاصة مسألة عقد معاهدة سورية فرنسية ومطالبة المندوب الفرنسي ان يعلن عن اسسها التي يجب ان تكون على شاكلة المعاهدة العراقية البريطانية بناء على ذلك دخلت فرنسا وسوريا مرحلة مفاوضات طويلة اولا بدمشق اجراها مندوب السامي الفرنسي بونس، لكنها فشلت بسبب تمسك الوطنيين بفكرة الاستقلال والوحدة لتنتقل للمفاوضات الى فرنسا في النهاية.

وبعد الحلول الوسطية بين زعماء الحركة الوطنية استقال وزير الكتلة الوطنية وتم عزل بولس وحل محله دامجان دو مارتا عام 1933، ثم قام باستدعاء رئيس الوزراء حقي العظم وطلب اليه ان يعطي موافقته لمشروع المعاهدة التي اعدته وزاره الخارجية الفرنسية حول تنظيم العلاقة بين سوريا وفرنسا فلم تأتي بجديد فيما يخص المطالب بالوطنية اذ نصت على اعتبار فرنسا ممثلة لسوريا خارجيًا وبقاء الانتداب الى ان تُقبَل سوريا في عصبة الأمم، وبقاء القوات فرنسية برية وجوية في الاراضي السورية كما نصت على منح الاستقلال الذاتي والمالي والاداري لكل من جبل الدروز ومنطقه اللاذقية (الشامي، 2017، صفحه 329)، ان هذه المعاهدة الموقعة من الطرفين نتجت

عنها ردود فعل مختلفة بين مرحب ورافض لها، فالكتلة الوطنية السورية رأت فيها خطوة إيجابية بينما رأت الجبهة الشعبية انها بعيدة عن تحقيق الاماني القومية. في حين عبرت لجنة الشؤون الفرنسية عن معارضتها للمعاهدة لأنها لا تنسجم مع مطامع فرنسا (جواد،2007، ص 40)

6. لبنان والانتداب الفرنسي

أما في لبنان فلم يختلف الوضع عن ما هو في سوريا فبعد اعلان الانتداب على سوريا ولبنان معًا قامت الحكومة الفرنسية بتكريس سياستها وتجسيدها وذلك من اجل تحقيق مصالحها وبعد اعادة ترسيم الحدود بين البلاد التي كانت خاضعة للحكم العثماني ومن بينها لبنان معلنًا بيروت عاصمة لها ووضعت الدولة الجديدة باسم لبنان الكبير فقد اضطرت فرنسا تحت ضغط المقاومة الوطنية في لبنان ان تسمح للبنانيين بالاشتراك في وضع دستور للبلاد وقد تميزت الفترة الممتدة من سنه 1926 الى سنة 1936 بتعيين مفوضين مدنيين لا عسكريين واستبدلت المفاوضات بدل الاستبداد. فقد عقدت فرنسا مع لبنان معاهدة 1936 على نمط المعاهدة التي وقعتها فرنسا مع سوريا في العام نفسه والتي عرفت بمعاهدة التحالف والصداقة وتقضي باستقلال لبنان وتنظيم حدوده مع سوريا والتي كان لها اثر بالغ على مجرى الاحداث في لبنان حيث ساهمت الى حد كبير في تقريب وجهات النظر عند فريقي النزاع في لبنان وضمان اللامركزية الإدارية بين المحافظات في لبنان والمساواة بين مختلف الطوائف في ممارسة حقوقهم وواجباتهم وما سهل توقيع هذه المعاهدة هو توقيع المعاهدة مع سوريا والتي كانت بمثابة اعتراف ضمني بلبان مستقل عن سوريا وقد وقعت هذه المعاهدة بين رئيس الوفد اللبناني إميل إده والمفوض السامي دي مارتيل (شعيب، علي، 1990، ص 132-131).

وعند اعلان جنرال غوروا في الاول من سبتمبر 1920 عن قيام دولة لبنان الكبير حيث تكون بيروت عاصمتها، واستعمال فرنسا في الدول العربية المستعمرة سياسة فرق تسد وقد اصدر الجنرال عدة قرارات هدفت الى انشاء دويلات صغيرة كانت ضمن بلاد الشام الموحدة سابقًا وهي دولة لبنان الكبير ودولة حلب ودولة العلويين ودولة جبل الدروز ودولة دمشق كما اعلن غوروا ايضًا عن حل ولاية بيروت القديمة وجميع تقسيماتها الإدارية وانهى بالمقابل متصرفية جبل لبنان بعد ان ازال العثمانيون استقلالها الذاتي

منذ دخولها الحرب وحلت بذلك جميع هيئاتها الإدارية وتقسيماتها السابقة وعلى اثر تلك القرارات اعلن غورو ولادة هذه الدولة الجديدة من مركزه في قصر الصنوبر في بيروت بحضور البطريرك الماروني ومفتي الطائفة السنية والعديد من رجال الدين والموظفين والمناصرين وتضاعفت بذلك مساحة لبنان عما كانت عليه في عهد المتصرفية وعدى ذلك الى تغيير التركيبة السكانية حيث زاد عدد المسلمين عن المسيحيين بعد ان كانوا التاليين للمسيحيين (شمس الدين، 2015، ص 225)، وقد استقبل اعلان دولة لبنان الكبير وسط غبطة قسم كبير من اللبنانيين المسيحيين لنهم شعروا بان كيانهم الوطني طالما نادوا به في ظل الدولة العثمانية قد تحقق في ظل الانتداب الفرنسي، وأن إنشاء دولة لبنان الكبير سيكون ضمانا للنصارى اللبنانيين، فيما رأى المسلمون في هذا القرار خيبة أمل كبيرة، وظلت أمالهم متعلقة بتحقيق الوحدة مع سوريا وهو ما طالبوا به في المؤتمر السوري 1919، ولكن الجنرال غورو على الرغم من تقسيم سوريا إلى دويلات صغيرة، وعين عليها حكاما محليين، إلا لبنان الكبير التي لم يول عليه إلا حكاما فرنسيين (رماني، 2016، ص 50).

لقد تولى حكم لبنان في هذه الفترة ثلاثة مفوضين عسكريين وهم (الأرمنازي، 1973، 25):

- الجنرال غورو (1920– 1923): والذي واجهته الثورات وخاصةً في جبل عامل وحوران، وتعرض لمحاولة اغتيال على يد أدهم خنجر أحد أبناء المقاومة، مما أدى لإرساله طلباً للحكومة الفرنسية كي تمده بالقوة اللازمة، وقد استقال من منصبه بعد رفض طلبه.
- الجنرال ويغان (1923– 1924): وقد اتخذ سياسة التهدئة وسماع مطالب اللبنانيين والوعد بدراستها والاستجابة لها.
- الجنرال ساراي (1924– 1925): وجيء به بديلاً عن ويغان بعد صعود اليسار الفرنسي للسلطة، وفي عهده نشبت ثورات سوريا سنة 1925 وخاصة في جبل الدروز، الأمر الذي دفع باريس لإنهاء حقبة الحكم العسكري.

1.1 الانتداب والجنرالات:

وفي عهد الجنرال ويغان تسلم اليساريون الحكم في فرنسا فعزل ويغان وعين بدلا عنه الجنرال ساراي الذي وصل الى بيروت وانصرف فورًا الى تنفيذ سياسته الخاصة، ومنذ اليوم الاول فانه دعا الى **استقالة حاكم لبنان** وابلغ مجلس لبنان التمثيل ان حاكم اللبنانيين سيحل محله، وعقب هذا الاعلان الذي لم يحظ بقبول لدى اقلية واسعة من الطوائف المحلية انعقد اجتماع استثنائي للمجلس من اجل اختيار احد المرشحين الذين حازوا موافقة المفوض السامي لكن رغبة النواب في مناقشة الترشيحات واصدر عدة قرارات لم تكن لمصلحة لبنان حيث بينت النوايا الليبرالية والتسرع الاستبدادي للجنرال.

وفي عهد الجنرال ساراي نشبت الثورة في سوريا في جبل الدروز ما ادى الى انهاء عهد الحكم العسكري وبدأت مرحلة جديدة من الحكم عين لها مفوض سامي جديد غير عسكري هو الكونت هنري دي جوف ونيل. سعيًا لتهدئة الاوضاع وكانت سلطته مطلقة وهيمنت على السلطة القضائية والتشريعية (رماني، 2016، ص 51).

ان التطور السياسي والاداري الذي قام في لبنان منذ 1920 ادى الى قيام الجمهورية اللبنانية في سنه 1926 فلما **عين المفوض السامي** هنري دي جوفنيل **ووصل الى لبنان عام 1925** دعا الى مجلس تمثيلي منتخب عقبه اجتماع لسن الدستور، ونتيجة لذلك **فقد تحول هذا المجلس الى جمعية تأسيسيه في** ايار 1926، حيث وضع لجنة كلفت بصياغة دستور ووضعت لجنة لهذا الامر، وبعدما أكملت اللجنة من وضع المسودة عرضته على المجلس الذي درسه في ثلاثة أيام، وقد وضع هذا الدستور نتيجة لمطالب اللبنانيين المستمرة واندلاع الثورة السورية الكبرى التي احرجت الموقف الفرنسي (ليامنة، 2022، ص 22).

وافقت الجمعية على نص الدستور في تحويل دولة لبنان الكبير الى الجمهورية اللبنانية حيث **عين شارل دباس اول رئيس للجمهورية اللبنانية** وهو صحافي ومحامي لبناني وذلك بعد دعوة المفوض السامي دي جوفنيل المجلس التمثيلي الى انتخابه وقد كان دباس ينتمي الى المسيحيين ومعروفا واعقب هذا الاعلان الذي لم يحظى بعلاقاته الوثيقة بسلطات الاحتلال وقد عيّن بدعم منهم. وبعد اعلان الدستور وانتخاب الرئيس تحول المجلس التمثيلي الى مجلس النواب تألف من مجلسين (شيوخ ونواب)، فتكون

مجلس الشيوخ من 16 شيخا موزعين على الطوائف وتقوم الحكومة بتعيين 7 شيوخ وينخب التسعة الباقون انتخابا وتكون مدة ولايتهم 6 سنوات لكن لكون فرنسا كانت تتصل بكل طائفة على حدة وتوهمها بان مصالحها تتعرض للخطر اذا تركت دون حماية ورعاية منها ولكون المسلمين اللبنانيين كانوا يرون ان العراق يسير بخطوات نحو الحكم الذاتي كما انه في ذلك الوقت قامت الثورة السورية الكبرى التي وقعت بسبب استبداد المستشارين الفرنسيين وعلى رأسهم الكابتين كاربيه وقد رفعت هذه الثورة شعار فليسقط كاربيه الظالم وليحيا رينو العادل (ليامنة، 2022، ص 25). الامر الذي جعل المسلمين من السنة والشيعة يقاطعون الجمعية التأسيسية التي اصدرت دستور 1927 كونه بعيدا عن النظم الديمقراطية ويحاول تثبيت الانتداب ووضع ايضا في غياب ممثليهم لأنهم كانوا متضامنين مع الثورة السورية لان هذا الدستور طرأت عليه تعديلات وذلك من خلال اتفاق المفوض السامي والرئيس الجمهورية على ضرورة اجراء تعديل للدستور يتيح للحكومة مجالا اوسع للعمل وعدل فعلا هذا الدستور وكان من اهم ما عدل فيه هو الغاء مجلس الشيوخ.

يمكن القول ان فترة الانتداب التي مر بها لبنان كان تثبيت لكيانه مستقلا عن سوريا وقد اتسع نطاق اراضيه بحيث شملت الى جانب الجبل الساحل بمدنه بيروت وطرابلس وصيدا ومعظم سكان هذه المدن من المسلمين السنة، اقليم البقاع جنوب الجبل ويضم خليطًا من الشيعة والمسيحيين ورغم ان اغلبية سكان لبنان المسلمين فان الانتداب الفرنسي ظل يعامل لبنان بوضعها الجديد على اساس ان اغلبية سكانهم من المسيحيين ونتيجة للثورة السورية الكبرى عام 1925 تم الاعداد لأجراء انتخابات لمجلس نيابي يتولى وضعه الدستور الذي صدر في 1926 وتم انتخاب شارل الدباس من الارثوذكس كأول رئيس جمهورية وطني لدولة لبنان والذي اعلن تمسكه بسلامة اراضي الجمهورية اللبنانية في مواجهة معظم الوطنيين اللبنانيين الذين كانوا يطالبون بالانضمام الى سوريا(بوخطار، 2004، ص20).

وفي إطار سياسة الانتداب الفرنسي حدث تقارب مع الموارنة الذين يشكلون اهم الفئات المشتغلة بالتجارة والاعمال والذين استاؤوا من وجود شارل دباس رئيسًا للجمهورية وسعوا من اجل ارتقاء مسيحي ماروني رئيسا للجمهورية في الوقت الذي اضاع فيه

الفرنسيون فرصة نجاح مرشح سني مسلم هو الشيخ **محمد الجسر** وكان ذلك عام 1932 وهو عام اجراء تعداد سكاني في لبنان الذي اظهر ان عدد المسلمين أكثر من عدد المسيحيين (الشيخ، 1995.ص 71)

تم اعتبار لبنان معقلاً للنفوذ الفرنسي فقد جعلت فرنسا منه موطئ قدم لها على البحر الأبيض المتوسط والمشرق العربي والإسلامي، ونصبت نفسها حامية للأقليات الدينية وعلى رأسها موارنة لبنان، ولمزيد من العزل والانعزالية الضيقة فقد أعلن الدستور اللبناني في 23 مايو 1926 والذي نص على أن لبنان وحدة لا تتجزأ أو لا يمكن التنازل عن أي جزء منها (الصلح، 2006، ص22). (سعيد، 1990، ص428)، والناظر للوضع السياسي في تلك الحقبة يجد أن هنالك أسباباً وجيهة لصدوره، فقد كان اللبنانيون يطالبون بشكل مستمر بوضع دستور لبلادهم ينقلهم من مرحلة الاحتلال والانتداب إلى مرحلة الحكم الوطني، سيما وقد ألزمت المادة الأولى من صك الانتداب الدولة المنتدبة بوضع نظام أساسي للبلاد خلال ثلاث سنوات من بداية دخول البلاد في سيطرة الاحتلال، كما أن اندلاع الثورة السورية أحرج الموقف الفرنسي وجعله أكثر قابلية لتلبية مطالب اللبنانيين فوافق بذلك على وضع دستوراً للبلاد ينظم عملها ويضبط حدودها الوطنية (صقر، 1999، ص39).

وبعد إجراء إحصاء 1921 الذي أشرفت عليه المفوضية الفرنسية تم اتخاذه كأساس لتوزيع المقاعد النيابية بين الطوائف، وفي مارس من عام 1922 صدر القرار من المفوضية الفرنسية بإنشاء مجلس تمثيلي منتخب يعطى صلاحيات تشريعية كاملة، وقد تألف هذا المجلس من 30 عضواً وتعاقب على رئاسته كل من حبيب باشا السعد ثم نعوم لبكي وإميل إده، وفي 1925 أقدم الجنرال ساراي على حل المجلس التمثيلي مسايرة للمعارضة اللبنانية، وعين موعداً لإجراء انتخابات في شهر يوليو، وقد تحول في 25 مايو 1926 إلى مجلس النواب مشروع الدستور اللبناني، كما أن هذا المجلس شهد ولادة أول جمهورية عربية وبالتالي أول جمهورية عربية.

1.2. الدستور اللبناني:

وبعد ثلاثة أيام من إعلان الدستور في 23 مايو دعا المجلس النيابي ومجلس الشيوخ لانتخاب رئيس للجمهورية في 26 مايو 1926، وقد كانت سلطات الانتداب قد أعدت

لمرشحها مسبقاً، وهو شارل دباس أحد الذين أشرفوا على ولادة الدستور والذي كان مدير العدل آنذاك وهو مسيحي أرثوذكسي وأول رئيس جمهورية للبنان الكبير (الشنطي، 2013، ص213).

وقد تألف الدستور الذي أقر من قبل مجلس النواب من مئة مادة ومادتين، قسمت مواده هذه إلى ستة أبواب رئيسة، وكل باب بدوره لعدة فصول، ويمكننا تعريف هذه الأبواب من ناحية موضوعاتها كالتالي:

- الباب الأول: يحدد شكل الدولة وحدودها وحقوق المواطنين وواجباتهم.
- الباب الثاني: ينص على عمل السلطات الثلاث: التشريعية والتي هي مجلس النواب ومجلس الشيوخ، والتنفيذية والتي تتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، والقضائية المتمثلة بهيئات القضاء المتعددة.
- الباب الثالث: وقد تناول هذا الباب قضايا تتلق بمجلس النواب ودوره ومنها: انتخاب رئيس للجمهورية وتعديل الدستور وآليات عمل مجلس النواب.
- الباب الرابع: تناول قضايا تتعلق بالمجلس الأعلى، وكذلك أمور الشؤون المالية والشؤون الضريبية.
- الباب الخامس: تناول أحكاماً تتعلق بالدولة المنتدبة وعصبة الأمم.
- الباب السادس: تناول أحكاماً نهائية ومؤقتة تتعلق بالتوزيع الطائفي وكذلك بعض الشؤون المتعلقة بمجلس الشيوخ.

وبموجب هذا الدستور أصبح نظام الحكم في دولة لبنان الكبير جمهورياً برلمانياً ويقوم على ثلاث سلطات وهي:

- السلطة التشريعية: ويمثلها مجلسا النواب والشيوخ.
- السلطة التنفيذية: ويمثلها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ورئيسه.
- السلطة القضائية: وهي مستقلة عن السلطتين السابقتين وتصدر أحكامها باسم الشعب اللبناني (صقر، 1999، ص41).

وفي أكتوبر من عام 1927 تم تعديل الدستور للمرة الأولى، وقضى ذلك التعديل بإلغاء مجلس الشيوخ وحصر السلطة التشريعية وحكرها بمجلس النواب المنتخب. وفي يناير من عام 1928 لجأ المندوب الفرنسي هنري بونسو إلى تعديل الدستور وأمر بالحد من النفقات وكذلك تشكيل حكومة برئاسة بشارة الخوري، لكن الطوائف غير الممثلة في الحكومة وفي مقدمتهم الشيعة اعترضوا على عدم وجود وزير شيعي في التشكيلة الوزارية (شعيب، 1994، ص40).

وفي أبريل من عام 1929م تم تعديل الدستور للمرة الثانية، فجعل مدة رئاسة الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد بدلاً من ثلاث سنوات، وبموجب التعديل الأول حصرت السلطة بيد مجلس النواب بعدما كانت بيد مجلس الشيوخ والنواب، حيث كان رئيس الجمهورية يعين قسماً من أعضاء مجلس الشيوخ وتكون مدته ست سنوات فيما مدة المجلس النيابي المنتخب هي أربع سنوات.

وفي مطلع سنة 1930 كان لبنان قد أخذ طريقه نحو التقدم كجمهورية تتمتع بنظام حكومي قابل للحياة، ولكن ذلك لم يستر مخاوف واعتراضات اللبنانيين على السلطات الكثيرة الممنوحة للفرنسيين وقدرتهم على التدخل في دقائق الشؤون اللبنانية، وبقيت مسألة اعتراض الأكثرية المسلمة هي العامل الأبرز خلال هذه المرحلة لأنها رأت في بعض مواد الدستور ما يعيق أحلامها في الوحدة وخاصة فيما يتعلق بالأجزاء التي أعيد ضمها إلى لبنان ورفضت القبول به كترتيب نهائي في ظل سيطرة مسيحية على كامل الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد (صقر، 1999، ص42).

إن الدستور اللبناني لعام 1926 لم يكن غريباً عن الدساتير التي مرت بها دولة الانتداب ذاتها ولا عن نظام المجلسين المتكاملين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)، لكن الفارق الأساسي بين مجلسي فرنسا ومجلسي لبنان أن مجلس الشيوخ في لبنان وقسم من مجلس النواب كانوا بالتعيين وليس بالانتخاب، على الرغم من أن الإجماع لم يختلف عند هؤلاء عن أغلبية النواب المنتخبين من حيث الموالاة التامة للانتداب الفرنسي ومفوضيته العليا القابعة في العاصمة اللبنانية بيروت (ضاهر، 1974، ص314).

بعد إقرار الدستور اللبناني اجتمع مجلسا النواب والشيوخ في 26 مايو 1926 وتم انتخاب شارل دباس كأول رئيس للجمهورية اللبنانية، فأقسم اليمين الدستورية أمام

رئيس مجلس الشيوخ الشيخ محمد الجسر وبحضور المفوض السامي (صقر، 1999، ص43).

وقد كان شارل دباس ضعيفاً بالنسبة للفرنسيين الذين بالغوا في الفساد والرشوة، ولذلك واجه المفوض السامي الجديد هنري بونسو مشكلة في التوفيق بين أنصار الكيان اللبناني الوليد الذين تعددت أوجه الخلاف بينهم على توزيع المغانم في الدولة اللبنانية وعلى تشكيل مجلس الوزراء وتقاسم الوزراء، وكذلك على الصلاحيات المتوزعة بين كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ (شعيب، 1994، ص46).

وهدفت فرنسا في اختيار شارل دباس رئيساً للجمهورية لتخفيف حدة المعارضة الطائفية في لبنان، فهو أرثوذكسي معتدل ويرضي كافة الطوائف، ومحب لفرنسا فقد كان من أعضاء لجنة باريس وساهم في تحقيق الاستقلال للبنان، وقد عرض عن تقشفه وانضباطه، لكن الكثيرين اتهموا المقربين من بالفساد، وقد أوكل تأليف وزارته الأولى إلى أوغست باشا أديب، واستمرت الوزارة الأولى أقل من سنة، وفي عهده وضع النشيد الوطني اللبناني، ووضعت برامج شهادة الباكالوريا اللبنانية ومرسوم إنشاء المتحف الوطني اللبناني. (صقر، 1999، ص43).

وقد تم تجديد رئاسته في 27 مارس 1929 قبل انتهاء ولايته بشهرين، وبعد تعليق الدستور بقي رئيساً للجمهورية بالتعيين بناء لطلب المفوض السامي الفرنسي، وبعد انتهاء فترة رئاسة الدباس حدثت أزمة انتخاب رئيس جديد للبلاد بسبب الخلافات بين إميل إدة وبشارة الخوري، واتجه بعض النواب إلى ترشيح الشيخ محمد الجسر لمنصب رئاسة الجمهورية، فما كان من المفوض السامي هنري بونسو إلا تعليق العمل بالدستور وحل المجلس النيابي وتأجيل انتخاب رئيس للجمهورية، وفي العاشر من ماي طلب المندوب السامي من دباس أن يبقى في منصبه كرئيس للجمهورية ومارس بذلك السلطة التنفيذية وساعده مديرو الدولة بصيغة مجلس مديرين، وفي 20 يناير 1933 استقال دباس عن منصبه وعين بريفا أبو بواز الحاكم على لبنان الكبير سابقاً رئيساً للجمهورية وبقي مجلس المديرين في مهمته برئاسة عبد الله بيهم أحد وجهاء المسلمين في بيروت باعتباره أمين سر الدولة (الزيدي، 2004، 70).

1.3. صك الانتداب:

إن صك الانتداب بمواده العشرين كان حصيلة مساومات معقدة، وهو لا يعكس فكر ويلسن في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، فقد تم تشويه روح المادة 22 من خلال عدة مواد: 2/3/11/16 التي وضعت لصالح الدولة المنتدبة وعلى حساب الدول الخاضعة للانتداب، كما أن نص صك الانتداب يذكر اسم سورية فقط أي أن نص الصك بحد ذاته لا يعطي مصيراً محدداً للأراضي التي سلخت من الإمبراطورية العثمانية بما فيها مشروع استقلال لبنان. ويمكن تلخيص إجراءات هذا الصك كما سيأتي (إسماعيل، 1998، ص90):

- لا تمارس سورية سيادتها الخارجية.
- ليس للسوريين الحرية والسيادة الداخلية.
- لفرنسا الحق في إعداد التشريعات بالتنسيق مع السلطات الأهلية.
- من الممكن بقاء سورية تحت الحكم العسكري، وإبقاء فرنسا لقواتها فيها.
- لا يمكن لسوريا تملك جيش تضمن به سلامة أراضيها.
- تتدخل فرنسا في كل الأمور السورية وتملك الحق في التفتيش لكافة المؤسسات بما فيها الأوقاف والمؤسسات الدينية.
- يتميز صك الانتداب بمرونته تجاه تشكيل الدول والسلطات وتقسيم سورية.
- يتيح صك الانتداب لفرنسا التأثير الفكري والثقافي.
- يبعث المخاوف تجاه تكريس الطائفية والشعور الانعزالي لدى الأقليات الدينية.
- يتيح الامتيازات الأجنبية.

إن سلطات الانتداب الفرنسي في سوريا هي التي تسن القوانين والأنظمة وتنشرها، الأمر الذي جعل فرنسا حاكمة مطلقة لسورية ولبنان، بشكل يشبه حكم المستعمرات الذي لا حد لسلطته، وهو المرجع للدوائر التالية (دروزة، 1950، ص17):

1 – الدائرة المالية ودوائر الحرس السيار والجيش المتشكل من أفراد سوريين.
2 – دائرة البارود والمفرقعات.
3 – الاستخبارات.
4 – الصحافة.
5 – الدعاية.

6 – دائرة الأمن العام ودائرة الشؤون السياسية والخارجية والجوازات.
7 – العدلية.
8 – الأشغال العامة.
9 – التربية والتعليم.
10 – المالية.
11 – التشريع.
12 – الآثار.
13 – الجمارك السورية واللبنانية.
14 – الأوقاف.
15 – الصحة والإسعاف العام.
16 – دائرة المحاجر الصحية.
17 – التجارة البحرية والبواخر.
18 – المونوبول (حصر التبغ وسائر الدخان).
19 – دوائر الحماية الأدبية والصناعية والفنية.
20 – المناجم.
21 – الطب البيطري.
22 – مراقبة الشركات الأجنبية ذوات الامتياز.
23 – مراقبة المدارس والمؤسسات التعليمية والمعاهد الأجنبية.
24 – مراقبة شؤون القبائل البدوية والأمن في الصحراء.

خاتمة:

يعد كل من سورية ولبنان من الدول التي كانت في السابق تحت اسم بلاد الشام الا انه وفي مطلع القرن العشرين تم تقسيمها إلى دول وفصلها عن بعضها البعض، بعد ان كانت منذ زمن الفتوحات الإسلامية تتبع بعضا البعض، وتجدر الإشارة إلى انه وفي فترة انتهاء الحرب العالمية الأولى التي افضت إلى انهيار الدولة العثمانية التي كانت تحكم المنطقة افسحت المجال اما نشوء حركة سياسية تنشد إدارة المنطقة الا ان المستعمر الفرنسي كان اسرع حيث فرض انتدابه بعد ان تم الاتفاق بين فرنسا والدول الاوربية الأخرى وفق مؤتمرات اعدت لهذا الغرض بين عامي 1919 و 1920.

وقد فرضت فرنسا انتدابها على كل من سورية ولبنان وأصبح المندوب السامي الفرنسي المتحكم الأول في شؤون كلا البلدين.

قائمة المراجع:

1. الأرمنازي، نجيب (1973) سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت.
2. إسماعيل، حكمت علي (1998) نظام الانتداب الفرنسي على سورية (1920– 1928) بحث في تاريخ سورية الحديث من خلال الوثائق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،
3. بشور، وديع(1994). سوريا صنع دولة وولادة أمة. دار اليازجي، دمشق.
4. بن سالم، فطيمة(2017). الثورة السورية الكبرى 1925 1927(رسالة ماجستير باشراف الدكتور صادق بو طارفة). جامعة محمد خيضر: الجزائر.
5. بنت شهب، خديجة(2021). مؤتمر سان ريمو 1920
6. جواد، نزار(2007). الثورة السورية 1952 وتطور الحركة الوطنية السورية. مجلة الفتح(39). 40
7. حسين، خليل (2012) التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
8. حلاق، عبد الله(1990). الثورات السورية الكبرى في ربع قرن 1918 1945(ط1). دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
9. خباز، حنا(1928). فرنسا وسوريا، ج1. مطبعة علم الدين. مصر.
10. خوري، فيليب (1997)، سوريا والانتداب الفرنسي، ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،
11. دروزة، محمد عزة (1950)، حول الحركة العربية الحديثة، المطبعة المصرية للطباعة والنشر، صيدا.
12. رماني، ماجدة(2016). الانتداب الفرنسي على لبنان 1920 1946(رسالة ماجستير بأشراف الدكتور محمد الطاهر بنادي). جامعه محمد خيضر: الجزائر.
13. الزيدي، مفيد(2004) موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
14. سعيد، أمين (1990) الثورة العربية، دار الكتاب العربي، الإسكندرية.
15. الشامي، رحيم(2017). الكتلة الوطنية وأثرها في التطورات السياسية في سوريا عقاب الثورة السورية الكبرى من 1927 الى 1936. جامعة الكوفة: العراق
16. شعيب، علي(1990). تاريخ لبنان من الاحتلال الى الجلاء (ط1). دار الفارابي. بيروت.

17. شمس الدين، زين العابدين (2015). تاريخ العرب الحديث والمعاصر. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.

18. الشنطي، إبراهيم محمد نمر يوسف(2013) الموسوعة الجغرافية التاريخية للوطن العربي، الأردن.

19. الشيخ، رأفت(1995). تاريخ العربي المعاصر. عين للدراسات والبحوث.

20. الصلح، زغيد (2006) لبنان والعروبة (الهوية الوطنية وتكوين الدولة)، دار الساقي، بيروت.

21. عبيد سلامة (1951). الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تنشر

22. العمر، رمضان(لا.ت). التحولات السياسية في سوريا بين عامي 1920 1946.

23. الغالي، غريب(2011). الدراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي واحد

24. الفاعوري، إبراهيم(2011). تاريخ الوطن العربي (ط1). دار الحامد للنشر. الأردن.

25. ليامنة، سايح(2022). الآثار السياسية للانتداب الفرنسي والبريطاني على البلاد (رسالة ماجستير بإشراف الدكتور كربوعة سالم) جامعة محمد خيضر: الجزائر.

26. المعلم، وليد (1988). سوريا 1916 1946 الطريق الى الحرية (ط1). دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق.

27. وسيلة، زويجة(2022). تطور الحركة الوطنية السورية في ظل الانتداب الفرنسي (رسالة دكتوراه بأشراف دكتور حمادي بن موسى). جامعة العقيد احمد درايا: الجزائر.